أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي

Research in:
The effect of development of concept and elements of power to international system

إعداد:
أحمد السيد خير الله

ملخص البحث

إن ثمة تطور لحق بمفهوم وعناصر القوة بحيث اصبحت مزيجا من العناصر الصلبة (المادية) والمرنة (الناعمة) التي تقوم على الإقناع والإغراء من خلال الإمساك بالمؤسسات الدولية ومن خلال الثقافة والإيديولوجية والمعرفة، فيما يعرف إجمالا بالقوة الشاملة، وعليه، فالدولة التي تمتلك هذه العناصر مجتمعه هي التي يمكن أن تنعت بالقوية. إلا أن عناصر القوة موزعة بين وحدات النظام الدولي في ظاهرة تعرف بتشرذم القوة.

أثر هذا التطور على التحولات في هيكل النظام الدولي، من خلال تحديد القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، إلا أنه لا يمكن القطع بوجود تحول كامل لبنية النظام الدولي أو استقرار لهيكله، فإن النظام الدولي قد أضحى يتسم بتلازم عدة أركان متناقضة، فهو لم يتخطى مرحلة الاحادية بعد، ولم يصل لمستوى التعددة القطبية، إنما يمكن وصف النظام الدولي الحالي بالنظام الفوضوي، وأنه يسير في مسار اللاقطبية.

الكلمات المفتاحية: القوة – النظام الدولي – القوى الدولية – القوة الذكية – الأحادية القطبية – تشرذم القوة

Summary :-

There's a development had occured in the concept and the elements of power, which has become a mixture of solid (hard) and flexible (soft) that are based on persuasion and temptation through acquisition of international institutions and through culture, ideology and knowledge in what is all known as the overall force. Therefore, the state which possesses these collective elements can be discribed as a powerful state, but the elements of power are distributed among the units of international system in phenomenon known as the fragmentation of power.

The impact of this development on the changes in the structure of the international system, and through the identification of active international forces in the international order, but it can't be sure that there's a complete transformation in a base of the international order or stability of its structure. The international system has become coincidence of several contracted pillars, it hasn't exceeded the stage of unilateralism yet, and hasn't reached to a level of multilateralism, but the current international order can be discribed as anarchist system, and it goes in the path of non-polarisation.

Key words

Power - International System – International powers – Smart power – Uni-polarity – Fragmentation

مقدمة البحث

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات، ويقتضي التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه تفسير أي حدث سواء كان دوليا أو إقليميا أو محليا.

من هذا المنطلق توجد ضرورة لتحليل وتحديد طبيعة النظام الدولي والنسق الإقليمية الفرعية التي تمثل البيئة الخارجية لأي دولة، وتفرض عملية تفسير الواقع والتنبؤ بالمستقبل ضرورة الاهتمام بالمعلومات التاريخية وتطور النظام الدولي، الأمر الذي يؤكد عليه "مورتون كابلان" في تمهيد لأحدى دراساته بالقول "ثمة جانب تدين به دراسات العلاقات الدولية للتاريخ... فالتاريخ هو المختبر الضخم الذي يحدث فيه السلوك أو النشاط الدولي".[1]

وقد شهد النظام الدولي عدة التحولات منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، عكست نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه. في ظل ظاهرة تشرذم القوة وما ارتبط بها من تفشي للأزمات الداخلية والإرهاب والنزاعات العرقية وتدفقات المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن والبيئة. ما يمنح أهمية لدراسة توزيع القوة في هيكل النظام الدولي، لتحديد طبيعة التحول في النظام، ما يسمح بتفسير بيئة تفاعلات النظام الدولي في مرحلة إعادة تشكيله وضبط طبيعة اللاعبين وتوزيع الأدوار وكذا خصائص التفاعلات.

أهداف البحث:

1- تحديد مفهوم وعناصر وخصائص القوة وتوزيعها في هيكل النظام الدولي.

2- تحديد القوى الفاعلة في هيكل النظام الدولي، وخصائص كل منها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول مستويات التحليل الثلاث في حقل العلاقات الدولية. مستوى النظام الدولي الذي يركز على أنماط التفاعلات الدولية بين الدول العظمى والكبرى على مستوى عند قمة النظام، والذي شهد عدة نماذج مثل توازن القوى، والثنائية القطبية، والأحادية القطبية، والتعددية القطبية.

تساؤلات البحث:

بناء على ما تقدم يخلص الباحث إلى صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما هو تأثير تطور مفهوم القوة على تحولات النظام الدولي ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تجدر الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية الآتية:

1- ما هو مفهوم القوة ؟

2- كيف تطور مفهوم القوة وعناصرها ؟

3- لماذا يعد توزيع القوة عنصر رئيس في تحديد هيكل النظام الدولي ؟

حدود البحث (المجالي الموضوعي)

التحديد المجالي (الموضوعي): تناقش الدراسة موضوع في حقل العلاقات الدولية بالتركيز على تحولات النظام الدولي وتفاعلاته، وتوزيع القوة في هيكل النظام.

الإطار المنهجي للبحث

إن القدرة على مواجهة مشاكل تعميم النتائج في العلوم الاجتماعية تبدأ برسم استراتيجية منهجية للبحث، تقوم على قاعدة التكامل المنهجي، الأمر الذي يتيح قياس تباين سلوك المجتمعات والأزمنة المختلفة، فيتحقق قدر من التحكم والضبط للقواعد والتوجهات المفسرة للظاهرة السياسية للوصول إلى الحقيقة وإمكانية التنبؤ بالأحداث، بذلك تضع الدراسة استراتيجية للبحث تفعل من خلالها الطرق البحثية. وذلك على النحو التالي:[2]

1- تطبيق قاعدة التكامل المنهجي فيما بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي؛ وذلك للحصول على المعرفة التي تعتمد على الحس والعقل، وهي اختبارية منطقية تتيح افساح المجال للتدليل العقلي باعتباره (أداة التعميم) الذي هو الهدف النهائي للعلم.

2- الاستفادة من مزايا كل من: المنهج التاريخي، كونه بديلا للمنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، من خلال: تحديد المشكلة، جمع البيانات عن المشكلة، تحليل الحقائق وتصنيفها والربط بينها، عرض نتائج الدراسة. ومنهج دراسة الحالة، كونه يهتم بدراسة الظاهرة الكبرى التي تلهم التفكير في نظريات عامة حيث يميل المنهج إلى النظر في العلاقات السببية المركبة والمشروطة ومستويات التحليل المتداخلة.

أولا: تطور مفهوم القوة

يظهر تتبع التاريخ السياسي للنظام الدولي ما يمكن اعتباره ثوابت تؤطر عملية التغيير في صعود قوى دولية، وفي الوقت ذاته يعد علامة من علامات أفول قوى أخرى ضعفت قوتها وفقدت القدرة على الحفاظ على مكانتها الدولية .. ورغم أنه لا يمكن وضع حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكبرى أو إقليمية مؤثرة في نسق إقليمي فرعي، إلا أن هناك مقومات قد تكون فيها مكامن القوة والصعود، أو معوقات تمهد لعملية الأفول.

من أهم التحولات: تعدد الفاعلين، ومستوى القضايا الدولية، وحتى مستوى المفاهيم، ونظرا لأن عملية التحول في هيكل النظام الدولي مرتبطة بشكل أساسي بتوزيع القوة بين الفاعلين،

فإنه يمكن وضع مقاربة نظرية لمفهوم القوة في العلاقات الدولية ودورها في تحديد مفهوم القوى المختلفة: العظمى، والكبرى، والمتوسطة، والإقليمية، مرتبطة بتطور الدراسات الإقليمية.

القوة بشكل عام ليست شيئا واحدا ولكنها عدة أشياء، أو على الأصح (القوة) هي لفظ مفرد أو رمز يستخدم للدلالة على أشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة، كل هذه الأشياء لها علاقة بالقدرة على احداث تغيير ما في نتائج الأحداث. ومع ذلك فهي في الواقع تتنوع تنوعا يخفيه رمز "القوة" الذي يستخدم كمصطلح عام يطلق على جميع هذه الأشياء.[3]

تعد القوة أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية وفي داخله السياسة الخارجية، ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأى أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول على القوة، والتي كانت بالأساس تتمثل في القوة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمية.[4]

لابد من التفرقة في علم السياسة بين القوة power والقدرة force، حيث تقاس القوة عادة بما هو جاهز ومهيأ وحاضر وقابل للاستخدام، وهي ذات مفهوم كمي قابل للعد ويخضع للحساب. بينما القدرة شيء غير مرئي وغير محصور، فالقوة تحتاج إلى إرادة تسيرها والإرادة هي القدرة على استخدام القوة. كما أن هناك علاقة ارتباط وثيق جدا بين القوة والحق، ولا يمكن الفصل بينهما في السياسة. فالحقوق لا تحصل بذاتها دون استخدام القوة أو التهديد بها. كما أن استعمال القوة دون الارتكاز على حق هو ضرب من العنف الذي غالبا ما يؤدي بصاحبه- على المدى الطويل- إلى التهلكة.[5] أما في العلاقات الدولية تعتبر القوة وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، ويقصد بها "القوة الوطنية" ويمكن تعريفها بأنها قدرة الدولة على استخدام جميع امكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول واشخاص السياسة الدولية الاخرى إيجابا (بالقيام بما تريده الدولة من اعمال) أو سلبا (بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها).[6]

القوة يقصد بها "قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام"، وفي قراءته لهذا التعريف، يرى "سعد حقي توفيق" أنه يؤشر ببعض الخصائص الهامة في علاقة التأثير بين اللاعبين بالشكل الآتي:[7]

أ. القوة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها القوى الدولية مع بعضها البعض.

ب. القوة ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.

ج. القوة وسيلة من أجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من أجل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.

د. أن استخدام القوة اذا ما تم بعقلانية فهو محاولة من أجل أن تكون مخرجات الاحداث الدولية لتحقيق اغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. ان هذا الرضا طبيعي وهو مقياس درجة ادراك تأثير عناصر صناع القرار للمجتمع الداخلي لحاجات واهداف المجتمع الدولي الواجب استخدامها في القواعد الدولية السائدة.

يرتبط الاختلاف في تعريف القوة بتطور المفهوم ذاته في طبيعة العلاقات بين الدول، تبعا لطبيعة العصر والظروف وتصوراتنا، فمفهوم القوة ارتبط قديما بمحصلة عصر كانت مخاطر الصراع المسلح هي السمة المميزة للعلاقات الدولية، فإنه مفهوم لا يتلاءم مع النظام الدولي الجديد الذي يتسم بعولمة المشاكل السياسية والاقتصادية وعولمة التجارة وتراجع دور الدولة والصدمات الثقافية وتفكك عناصر قوة الدولة وهو ما يطرح إشكالية القوة خاصة من حيث عناصرها، ولهذا يقول Bertrand Badie "أما والقرن العشرين يوشك على الانتهاء فلم يعد ممكنا النظر إلى القوة باعتبارها مجرد عمل إرادي موجه نحو الغير عمدا....."[8].

تترجم أفكار "جوزيف ناي" Joseph Nye، التطورات الحاصلة في تحديد مفهوم القوة وعناصرها، حيث يعتبر "ناي" القوة هي: قدرة الشخص على التأثير في المحصلات التي يريدها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة لجعل ذلك يحدث ..... وقدرة المرء في الحصول على النتائج المرغوبة كثيرا ما ترتبط بامتلاكه موارد معينة. ومنه، فإن القوة بصفة مختصرة تعني امتلاك كميات كبيرة نسبيا من عناصر السكان، الإقليم الجغرافي، الموارد الطبيعية، القوة الاقتصادية والعسكرية والاستقرار السياسي، وهي بهذا تعني الإمساك بالأوراق الرابحة للعبة البوكر الدولية.[9]

ويفرق بين نوعين من القوة: ما يسمى "القوة الصلبة" التي يحصرها في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وهي تلك القوة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فهذا النوع من القوة يمكن ان يستند إلى محاولات الإقناع وإلى التهديد أيضا. أما النوع الآخر ما يسمى "القوة الناعمة" التي تسمح بجذب وإغراء الدول الأخرى وكثيرا ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد بالإقتداء، وهي قوة تخير الناس بدلا من اجبارهم وترتكز على وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكل تفضيلات ورغبات الآخرين، وتنشأ تلك القوة الناعمة من قيم وثقافة البلد إلى حد بعيد، وكلا القوتين (الصلبة والناعمة) ترتبطان فيما بينهم.[10]

يتمحور جوهر مفهوم "القوة الذكية" في صياغة مركب قوة من القوتين الصلبة والناعمة بغاية تحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقصى قدر من الفاعلية والكفاءة في آن واحد. ولا يكشف المفهوم، بالتالي وفقا لهذا المعنى، عن نمط متمايز من القوة، ولكن يحاول تأطير نمط إدارة أكثر فاعلية وكفاءة لكلا نمطي القوة المعروفين: الصلبة والناعمة.[11] بمعنى آخر، يعني مصطلح "القوة الذكية" الدمج بين القوة الصلبة (Hard Power) المتمثلة في القوتين العسكرية والاقتصادية، والقوة الناعمة (Soft Power) التي تتمثل في استثمار مكانة الدولة وجاذبيتها عالميا في التأثير، لأن كليهما غير قادرة بمفردها على صون استمرار النظام الدولي الحالي.[12] وفي عام 2012 طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت (1997–2001)، ووزير الأمن الداخلي السابق توم ريدج (2002–2005) مفهوم "القوة الذكية" Smart Power ويعنيان به الاستثمار الاستراتيجي في التنمية الفعالة، والدبلوماسية التي تمكن من تعزيز المصالح والأمن القومي الأمريكي في الخارج، فضلا عن المنافسة على نحو أفضل في السوق العالمية.[13]

ويتعرض "جوزيف ناي" إلى موضوع "تحول القوة"، ويرى أن هناك دولا أكثر قابلية من غيرها في تحويل مصادرها إلى تأثير، ويقصد بهذا التحويل، القدرة على تحويل قدرة كامنة مقدرة في شكل مصادر متوفرة إلى قوة حقيقية ملموسة والتي نستطيع أن نقيسها بدورها من خلال تغيير سلوك الآخرين، وانطلاقا من ذلك نستطيع أن نحدد قدرات دولة ما على القيام بهذه العملية التحويلية إذا كنا نريد أن نتنبأ بالمستقبل بالضبط.[14]

بذلك، يتضح أن القوة هي مجموعة من عناصر مادية وغير مادية، تتميز بديناميكية التغير والتطور مما يجعلها غير ثابتة زمانا ومكانا وهو ما يصعب عملية قياسها والنتيجة هي تعدد واختلاف هذه المصادر واختلاف فعاليتها ومن ثم اختلاف مفهوم القوة في حد ذاته من السلطة، التأثير الإرغام إلى المساومة.[15]

ويجب التأكيد أن مفهوم "القوة الذكية"، الذي يعني به الدمج بين السعي إلى امتلاك قوة عسكرية، وضرورة العمل مع الحلفاء والمنظمات الدولية، وصبغ التحرك الخارجي للدولة بالشرعية والمشروعية الدولية، ليس مفهوما ثالثا للقوة يضاف إلى مفهومي القوة "الصلبة" و"الناعمة"، وإنما هو إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول لتحقيق مصالحها واهدافها الوطنية، ونهج لممارسة القوى الدولية قوتها على المسرح الدولي. فالقوة الذكية أقرب إلى مقاربة لاستخدام القوة، تعطي صناع القرار فرصة لاختيار أفضل الوسائل للتعامل مع أزمة محددة. ويرتبط مدى فاعلية استراتيجية القوة الذكية في تحقيق مبتغاها بالإطار المؤسسي الذي تعمل فيه، ويتطلب نجاحها دخول الدولة في تحالفات وشراكات مع غيرها من الدول، فهي تقوم على التحرك الدولي متعدد الأطراف.[16]

كما يناقش برتران بادي ظاهرة تشرذم القوة (Fragmentation)، حيث لم تعد هناك دولة واحدة تمتلك قدرة النهي والأمر، ففي ظل تنوع النظم الوظيفية – والتي تجزأ النظام الدولي فيما وراء العالم الدبلوماسي – الاستراتيجي – ويؤكد أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل، على اختلاف قابلية الدولة الواحدة للتأثير طبقا لميادين التنافس الدولي المختلفة، "مسرح السياسة" كما يسميه "ستانلي هوفمان" Stanley Hoffman.[17] الذي عرف القوة في العلاقات الدولية حاليا، بأنها "القدرة على التحكم في قواعد اللعبة في واحد أو أكثر من الميادين الرئيسية للتنافس الدولي"[18]، والطرف القوي هو الأقل عرضة للتأثير وهو ذلك الذي يمكنه تقديم تنازلات بأقل تكلفة ولكنه ليس مطلق السلطة.[19]

ثانيا: دور القوى الدولية في تحولات النظام الدولي

وفقا لكينيث والتز منظر "الواقعية الجديدة"، حرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على بنية النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول. وبناء عليه، فإن توزيع القوة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم التي يتبناها، وسياسة منظماته السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة، تعد من العوامل المؤثرة في إدارة السياسات الداخلية لأغلب الدول المحدودة القوة.[20]

تعدد الأدبيات في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي حاولت تفسير سلوك القوى الفاعلة في النظام الدولي وآلية عملها، كذلك تفسير التغير في النظام الدولي. وتأتي نظرية انتقال القوة The Power Transition التي تعود للمفكر أبرام فيم كينث إورغانسكي في عام 1958، كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوة العظمى التي تسعى لتعظيم إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية.[21]

يرى إورغانسكي أن السلام يتحقق عندما تمتلك دولة عظمى الكفة الراجحة في القوة والسيطرة على باقي الدول في النظام الدولي التي تكون راضية عن الوضع الراهن Status quo، ويتهدد السلام في النظام الدولي كلما ازداد عدد الدول غير القانعة عن الوضع الراهن، والتي تحاول تغيير الوضع القائم عند امتلاكها القوة الكافية، لتنتقل إلى مستوى الدول القانعة. يصنف إورغانسكي جميع دول العالم في بنية النظام الدولي بناء على درجة القوة ودرجة الرضا، مع الأخذ

في الاعتبار الخصائص القومية للدول، في أربع فئات ذات أهمية كبيرة تتموضع كطبقات متعددة في هرم النظام الدولي. يمكن تناولها بالتفصيل فيما يلي:[22]

أ. الدول القوية القانعة: تظهر الدول القوية القانعة على قمة الهرم، وهي تمتلك القوة الراجحة وراضية في الوقت نفسه عن بنية النظام الدولي. وهي تحاول جاهدة الحفاظ على الوضع القائم الذي يمكنها من الاستمرار في موقعها. وينطبق ذلك أيضا على القوى الدولية المتحالفة معها وتشاركها القيم ذاتها، ويختلف ذلك نسبيا من دولة إلى أخرى.

ب. الدول القوية غير القانعة: في هذه المجموعة يوجد بعض القوى الكبرى التي تتسم بعدم رضاها عن الطريقة التي تدار بها الأمور على الساحة الدولية، وتشكل هذه القوى الفئة الثانية في الهرم، وهي مجموعة من الدول القوية وغير القانعة. وتضم هذه المجموعة الدول المنافسة للدول القانعة التي تسعى لتغيير بنية النظام الدولي والتأسيس لواقع دولي جديد يخدم مصالحها ويتوافق مع قوتها المتزايدة، عندما تمتلك وسائل تمكنها من إحداث التغيير الذي تنشده. تقع الصعوبات في المشهد الدولي عند مواجهة القوة القانعة – إيذانا ببدء حدوث التغيير في بنية النظام الدولي – مع ظهور الإرهاصات الأولى في ساحات عديدة في النظام الدولي تتعارض فيها المصالح والتوجهات وطرق المعالجة. وتبدأ القوى غير القانعة في الحصول على مزايا جديدة، كالمشاركة في حكم المجتمع الدولي والتأثير في السياسات الدولية. وبهذا، تصبح القوة العظمى القانعة مرغمة على التنازل عن بعض تلك الميزات للوافد الجديد إلى قمة الهرم الدولي. ولكن الدول القانعة لا تقف مكتوفة الأيدي إزاء ذلك، بل تسعى لوضع إستراتيجيات تحول دون انتزاع تلك القوى الصاعدة غير القانعة لمزيد من الامتيازات في الوقت الذي تسعى فيه القوى غير القانعة لإنشاء مكان جديد لها في المجتمع الدولي، بحكم قوتها المتنامية على الساحة الدولية.

ج. الدول الضعيفة: القانعة وغير القانعة

أما بالنسبة إلى الدول الضعيفة القانعة (مثل لبنان، ومالي ...) وغير القانعة (كوريا الشمالية، وسورية ...) فهي ترتبط بشبكة من التحالفات والمصالح مع الدول القوية القانعة وغير القانعة، وتبني سياساتها وسلوكها بما ينسجم مع تلك التحالفات والمصالح.

ثالثا: أثر توزيع القوة على تحولات النظام الدولي الجديد

يقود الحديث عن هيكل النظام الدولي إلى ضرورة الإشارة إلى نقطتين: الأولى، تحول دلالات مفهوم القوة الذي اخذ أبعادا كثيرة في ظل الاعتماد المتبادل والتشابك بين الكيانات السياسية. الثانية، فك الارتباط بين عوامل القوة المختلفة وعناصرها مما أدى إلى ظهور حالات

عديدة لدول تحتل مكانة مرتفعة في مؤشرات مجال معين مثل القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة في مؤشرات مجال آخر للقوة مثل المجال العسكري، وتتسم هذه الدول بعدم انسجام المكانة[23]، والذي تظهر نتائجه في تشتت عوامل القوة بين العديد من الدول، ويرى "وليد عبد الحي" أن هناك تحولا في مفهوم القوة المعاصرة ترتبت عليه سلسلة من النتائج، وهي الانفصال التدريجي بين القوى العسكرية والقوة الاقتصادية إذ أن النظم الدولية القديمة كانت تستند لقوة عسكرية واقتصادية غير أن هذين البعدين انفصلا.[24]

ويظل هناك اختلاف في تصور هيكل النظام الدولي الجديد من حيث توزيع القوة وتحديد الأدوار والفاعلين الرئيسين، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين الرؤى تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية. تصنف هذه تصورات إلى تيارين، وهما:

أ. تيار استمرار النظام الدولي احادي القطبية.

يعرف النظام الدولي احادي القطبية بأنه: "إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقا لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، وهكذا فان هذا النظام يرتكز أساسا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار هادفة لإنهاء واضعاف الفواعل الأخرى"[25]. ورغم ما أحاط بهذا النظام من شعارات عن العدالة وحقوق الانسان والمساواة بين الشعوب والديمقراطية، الا انه كثيرا ما عبر عن إرادة فرض الهيمنة وسياسات الامر الواقع واضعاف الخصوم، وصولا إلى تحقيق اهداف ومصالح الدول المتحكمة، لذا فإن هذا النظام لم ينتج عنه إلا تفاقم الأزمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية.[26]

الباحثون الذين أعطوا دورا أكبر لدور القوة العسكرية في النظام الدولي، اعتبروا الولايات المتحدة (القطب الواحد) المسيطر على تفاعلات النظام الدولي، وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع. وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من المؤشرات التي تدعم الدور الأمريكي المنفرد في إدارة النظام الدولي وتحديد أولوياته. حيث يصعب على الدول الأخرى أن تشكل تحالفا يمكن أن تعادل القوة العسكرية الأمريكية، هذا التفوق العسكري دفع بعض المحللين لتسميته بـ (الهيمنة الأمريكية) وقارنوها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر.[27]

إلا أن انصار هذا الاتجاه قد أعطوا أهمية كبرى للتعامل العسكري وللدور الأمريكي الراهن ولم يضعوا في حسبانهم معطيات أخرى في تحديد قوة الدولة على المستوى الدولي، لاسيما مع تطور مفهوم وعناصر القوة. كما أن انصار هذا الاتجاه ركزوا على الفترة التي برز فيها الدور الأمريكي بقوة دون الأخذ في الاعتبار وجود دول أخرى تنافس فعلا الولايات المتحدة على اكثر من

مستوى سواء ثقافي أو اقتصادي. فإن استمرار الدور الأمريكي بالمفهوم الحالي غير ممكن في ظل الاعتبارات الاقتصادية الجيو- إستراتيجية. فتوظيف القدرات الأمريكية على أكثر من مستوى وانغماسها في العديد من الأزمات الدولية سوف يؤدي إلى إنهاك هذه القدرات واستنزاف الطاقات الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى تأليب القوى الأخرى ضدها وهي قوى تريد الاستفادة من أي نقطة ضعف تظهر على الدور الأمريكي.

بينما يرى منظرو استمرار الاحادية القطبية أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند، لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها. ولمواجهة صعود هذه القوى فإن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موقع القيادة العالمية والسيطرة هو تغيير سياساتها الخارجية أساسا ثم الداخلية.[28]

ب. تيار التحول إلى النظام الدولي متعدد الأقطاب.

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة فك الارتباط وانتشار عناصر القوة في النظام الدولي والدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية. وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة.

يعتبر سيوم براون النظام الدولي الراهن، نظام هجين يجمع نظامي الأحادية القطبية الفضفاضة وحكم الكثرة. فعالم اليوم بعيدا عن أن يكون أحاديا قطبيا مطردا على الرغم من وضوح كون الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة في النظام الدولي. فتحت غطاء هيمنة الولايات المتحدة، هناك سلسلة طويلة من سمات وملامح حكم الكثرة المتحدية لها. وثمة أنماط مختلفة من السلطة وتشكيلة واسعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمتعة بهذه السلطة والصداقات والعداوات المتعددة والمتداخلة، حيث يمكن للأصدقاء والأعداء أن يختلفوا تبعا للقضية المطروحة. وفي الميدان العسكري والاقتصادي، فإن البنية المعاصرة قائمة على نظام حكم الكثرة.[29]

ويرى ناي أن وصف الولايات المتحدة في تلك الفترة بـ (القوة العظمى الوحيدة) لم يكن موفقا.[30] كما أن مصطلح (هيمنة) غير دقيق، وإن كان هناك هيمنة فإنها بدأت عام 1945م حتى 1970م، ويفضل ناي استخدام مصطلح الصدارة (primacy) أو التفوق (preeminence)، على صعيد حصة البلد غير المكافئة والقابلة للقياس للأنماط الثلاث من موارد القوة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية)[31].

كما أن القوة اليوم موزعة بين البلدان في نمط لعبة شطرنج معقدة ذات ابعاد ثلاثية. فعلى رأس الرقعة توجد القوة العسكرية التي هي أحادية القطب إلى حد كبير، فالولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يمتلك أسلحة نووية عابرة للقارات وكذلك قوات جوية وبحرية وبرية كبيرة، إذ يبلغ

عددها نحو (1.5) مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة،[32] تستخدم احدث الأسلحة وهي قادرة على الانتشار على صعيد عالمي في أي مكان. وفي وسط الرقعة توجد القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب تمثل فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم، ومن المحتمل أن يؤدي نمو الصين السريع إلى جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، وعلى هذه الرقعة الاقتصادية ليست الولايات المتحدة المهيمنة وكثيرا ما يتعين عليها أن تساوم أوروبا كند مساوي لها. وأما قاع رقعة الشطرنج، فإنه مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود خارجة عن سيطرة الحكومات. وهو مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول. وهي عناصر شتى مختلفة كالفرق بين الصرافة الذين يحولون عن طريق البريد الالكتروني مبالغ أكبر من معظم الميزانيات الوطنية من جهة، وبين جماعات إرهابية يشنون هجمات، ومفسدين يعبثون بعمليات الانترنت من جهة أخرى. وعلى هذا القاع من الرقعة، فإن القوة مشتتة على نطاق واسع، فلا يبقى هناك معنى للحديث عن أحادية القطب أو تعدد الأقطاب أو الهيمنة. فأولائك الذين يوصون باتباع سياسة خارجية أمريكية مهمينة قائمة على مثل الأوصاف التقليدية للقوة، إنما يعتمدون على تحليل غير مناسب إلى حد مخيف. فعندما تنهمك بلعبة ذات ابعاد ثلاثية فإنك ستخسر إذا ركزت على رقعة العلاقات العسكرية بين الدول فقط وعجزت عن ملاحظة الأماكن الأخرى من الرقعة والعلاقات العمودية فيما بينها.[33]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي يكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة خاصة على المستوى الاقتصادي مقارنة باليابان والصين والاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الدول هي الأخرى لا تمتلك كامل عناصر القوة لقيادة النظام الدولي في ظل العولمة ونتائجها على دور الدولة والسيادة بسبب ما يسميه جوزيف ناي "اتساع رقعة الشطرنج".

إن البارز في النظام الدولي هو تفكيك عناصر القوة وانتشارها ما بين العديد من الفواعل الدولية. ويرى "وليد عبد الحي" أن التحولات الجذرية أدت إلى حركة داخل النظام الدولي الرأسمالي، ومن ابرز جوانبها هو بداية التحول في مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي وهو ما ترتب عليه اثار سلبية على مركز الولايات المتحدة في سلم القوى الكبرى.[34]

حسب "مودلسكي"، يفترض النظام أحادي القطبية تحكم دولة واحدة في 50% من إمكانيات النظام، أمرا لا يتوفر إطلاقا للولايات المتحدة حاليا، أما النظام الثنائي القطبية، فإن الوضع الدولي القائم لا يوفر مستلزماته بالشكل الذي يتصوره "مودلسكي" والذي يفترض قوتين تمتلكان 25% من إمكانيات النظام الدولي لكل منهما، وهذا يعني أن النظام الدولي يتحرك بشكل واضح نحو نظام

متعدد الأقطاب مما سيفقد الولايات المتحدة مركز في الصدارة القلق الذي تتمتع به بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.[35]

في الأدبيات الروسية والصينية، تكثر الدعوات لبناء نظام دولي جديد يتجاوز مرحلة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مواقف كل من روسيا والصين تدعم هذه الفكرة. فالعالم لدى بكين هو متعدد الألوان، ومتنوع الثقافات، والقيم، والسلوكيات، وله جذور حضارية مختلفة، وبالتالي فلا يمكن أن يكون كله على شاكلة واحدة، مهما يكن مستوى الاحتكاك والتداخل مرتفعا بين المجتمعات المختلفة، نتيجة التجارة البينية، وثورة الاتصالات، واليات العولمة. ولدى روسيا هو عالم متعدد الأقطاب، او يجب ان يكون كذلك، لا تهيمن فيه قوة على حقوق واختيارات القوى الأخرى، ولا تسعى فيه دولة بعينها لأن تحتكر الحقيقة والمصالح، أو الأمن على حساب مصالح وأمن باقي دول العالم.[36]

يمكن رصد بعض ملامح التغير في النظام الدولي الحالي على النحو التالي:[37]

أ. صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة لم يقدم حتى الان بديلا للنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي وانعكاساتها على بلورة القوة الناعمة لهذا النموذج، مما يتوقع معه استمرارية في تأثير النموذج الغربي على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

ب. التراجع النسبي لفاعلية الأدوات العسكرية التقليدية في حماية المصالح وتحقيق الأمن مقارنة بالأدوات الاقتصادية والثقافية والنفسية، خاصة مع صعود أجيال جديدة من الحروب، والتزايد المضطرد لتأثيرات التهديدات غير العسكرية.

ج. ارتفاع وتيرة السياسات التنافسية من جانب القوى الكبرى، ذلك مع السيولة المتزايدة في توزيع القوة عالميا، ما صاحبه من زيادة في درجة المرونة في التحالفات السياسية والاقتصادية في أقاليم العالم، حيث لم تعد الأحلاف الثابتة والكتل المتماسكة هي السمة الغالبة للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين.

د. اتساع مساحة الحركة المتاحة للقوى الإقليمية متوسطة القوة وانفتاح المجال لصعودها، تحت مظلة منزوع منها قيود الانتماءات الأيديولوجية التي ميزت الجمود في مرحلة الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، وعلى سبيل المثال يمكن رصد التقارب المصري والخليجي من روسيا مؤخرا خاصة في ظل تعقد الأزمات الإقليمية (سوريا واليمن وقضايا الإرهاب والملف النووي الإيراني) واضطلاع روسيا بدور قوي في ظل محدودية ملحوظة للفعل الأمريكي والغربي فيها.

بناء على تلك المعطيات يذهب "ريتشارد هاس" واخرون إلى وصف النظام الدولي بـ "اللاقطبية"؛ أي توزع القوة بين الفاعلين في النظام الدولي بدلا من تركزها.[38] برغم ذلك لا يمكن

القطع بوجود تحول كامل لبنية النظام الدولي، وأنه يتسم بتلازم عدة أركان متناقضة، مع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الأمن العالمي، استمرارها في الصدارة على المستوى الاقتصادي، والانفاق العسكري، وتأدية أدوار مركزية في مكافحة الارهاب، والتدخل في بؤر الصراعات الأهلية، وإن كانت تميل إلى اتباع سياسات أكثر تعددية في إطار حلف الناتو، أو تحالفات دولية واسعة النطاق.[39]

الخاتمة

من خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى السمة الرئيسية التي حكمت تطور بنية وتفاعلات النظام الدولي على مدى الأعوام الخمسين الماضية، هي التغير المتواصل في خرائط توزيع القوة، والتي وصفها برتران بادي بظاهرة "تشرذم القوة"، كما تحدث جوزيف ناي عن ظاهرة "تحول القوة"، والتي تتصف بنسبية عناصرها، وارتبط ذلك بتحول طبيعة الفاعلين الدوليين، وأنماط التفاعلات البينية، ومنظومة المؤسسات، والقواعد، والقيم الحاكمة لهذه التفاعلات.

اتساقا مع تزايد انتشار توزيع القوة بين الفاعلين، تصاعد زخم وكثافة التحولات الدولية في الآونة الأخيرة وأصبح النظام الدولي يوصف بالفوضوي أو نظام بلا أقطاب غير منظم يعاني اضطرابا في هيكله، وارتباكا في أدائه، وسيولة في قمته، وعجزا عن احتواء التدهور الآخذ في الانتشار – كما وصفه ريتشارد هاس – أو متوتر وغير مستقر ويتسم بعدم الثقة واللايقين، ويعاني فشل الدول الكبرى في صوغ استراتيجية للتعامل مع التحديات العالمية – كما وصفه مركز إيساد للإقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية Esade. ويرى محمد عبدالله يونس في مقالة "تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما" في السياسة الدولية العدد 200، أن ذلك لا يعني أن كافة أركان النظام الدولي قد تبدلت تماما، خاصة أن تجليات وظواهر النظام الدولي التقليدية لا تزال قائمة. لكن يمكن القول إن العالم بات محكوما بنظام عالمي مركب ومتداخل يجمع بين الأركان والظواهر التقليدية، ونظيرتها الجديدة الصاعدة. ويميل بعض المنظرين إلى أن النظام الدولي الحالي في مرحلة انتقالية قد تصبح مستقبلا نظام متعدد الاقطاب.

قائمة المراجع

أولا: كتب باللغة العربية

1- أحمد يوسف أحمد وآخرون، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1991

2- حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، الأردن: دار الطليعة العربية، 2001

3- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000

4- سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2014

5- سيف نصرت توفيق الهرمزي، "المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 3 مارس 2015، على الرابط: http://www.beirutme.com/?p=9411

6- شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016

7- عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

8- محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض 1975،

9- محمد عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1985

10- مروة حامد البدري، بناء النظام الإقليمي – السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014

ثانيا: كتب اجنبية مترجمة

1- برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة: دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1998

2- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003

3- جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ترجمة: محمد إبراهيم العبد الله، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2016
4- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985
5- سيوم براون، وهم التحكم – القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: فاضل جكتر، بيروت: الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، 2004
6- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983

ثالثا: الدوريات

1- أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2001
2- التقرير الاستراتيجي العربي 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2016
3- حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 202، اكتوبر 2015
4- عمرو عبد العاطي، الرهان المراوغ .. عوامل إعاقة استراتيجية "القوة الذكية" الأمريكية، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212، ابريل 2018
5- مالك عوني، إدارة القوة المأذومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212، ابريل 2018
6- محمد عبدالله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 200، ابريل 2015
7- نيروز غانم ساتيك، أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013
8- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996

رابعا: كتب اجنبية

1- **Chris Brown and Kirsten Ainley, Understanding International Relations, 4th edition (London: Licensing Agency, Safaron House, 2009)**
2- **Richard N.Haass, "The Age Of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May - Jun., 2008)**
3- **S. Chan, China: The US and the Power Transiton (New York: Routledege, Abingond, 2008)**

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985، ص 21.

(2) لمزيد من التفاصيل: محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض 1975، ص 10:12، نقلا عن وئام السيد عثمان، النظرية العامة في صعود وتفكك الدولة الإمبراطورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بورسعيد، 2010.

(3) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص64

(4) سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005–2013، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2014، ص21

(5) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص823–824

(6) محمد عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985، ص 34

(7) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص195–196

(8) برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة: دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1998، ص 323.

(9) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003، ص31–32.

(10) المرجع السابق، ص38–39.

(11) مالك عوني، إدارة القوة المأذومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212، ابريل 2018، ص ص 3–6، ص5.

(12) عمرو عبد العاطي، الرهان المراوغ .. عوامل إعاقة استراتيجية "القوة الذكية" الأمريكية، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 212، ابريل 2018، ص ص 7–12، ص7.

(13) المرجع السابق، ص8.

(14) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص43.

(15) شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص37.

(16) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص11.

(17) برتران بادي وماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص 324.

(18) المرجع السابق، ص 327.

(19) المرجع السابق، ص 328.

(20) Chris Brown and Kirsten Ainley, Understanding International Relations, 4th edition (London: Licensing Agency, Safaron House, 2009), pp. 41-45.

(21) S. Chan, China: The US and the Power Transiton (New York: Routledege, Abin-gond, 2008), p. 12.

(22) نيروز غانم ساتيك، أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013، ص ص 68-83

(23) أحمد يوسف أحمد وآخرون، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1991، ص57

(24) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996، ص8.

(25) حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، الأردن: دار الطليعة العربية، 2001، ص 41.

(26) أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2001، ص 86.

(27) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ترجمة: محمد إبراهيم العبد الله، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2016، ص 13.

(28) مروة حامد البدري، بناء النظام الإقليمي – السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014، ص5.

(29) سيوم براون، وهم التحكم – القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: فاضل جكتر، بيروت: الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، 2004، ص101-102

(30) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، مرجع سابق، ص 13.

(31) المرجع السابق، ص 17-18.

(32) سيف نصرت توفيق الهرمزي، "المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 3 مارس 2015، على الرابط: http://www.beirutme.com/?p=9411

(33) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 90-91.

(34) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مرجع سابق، ص25.

(35) المرجع السابق، ص 25.

(36) حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 202، اكتوبر 2015، ص ص:56-59، ص56.

(37) متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي، التقرير الاستراتيجي العربي 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 31 – 33.

(38) Richard N.Haass, "The Age Of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May - Jun., 2008), pp. 44-56

(39) محمد عبدالله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 200، ابريل 2015، ص ص 98-104، ص 102.